

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

والتنظيمية للعمل القومي، ويمكن وصفه
بالطور الجمعياتي.

(١)

ويبحث القسم الثاني في خريطة
الحركات القومية العربية الأم على المستويين
الكلي والتفصيلي؛ متناولاً حزب البعث
العربي الاشتراكي في سورية، والعراق،
وكذلك منظمات حزب البعث في لبنان
والأردن وفلسطين ومصر وموريتانيا
والجزائر وتونس والخليج العربي واليمن.
كما يتناول حركة القوميين العرب في سورية
ولبنان والعراق وفلسطين والأردن والخليج
والجزيرة العربية، وكذلك الناصرية
وتنظيماتها السياسية في مصر وسائر أقطار
الوطن العربي.

أما القسم الثالث، فيبحث في القضايا
القومية العربية في فكر وممارسات التيارات
السياسية الوطنية، بحسب الأقاليم الكبرى
للوطن العربي، متناولاً الاتجاهات العروبية
والقومية والحركات الوطنية في الهلال

امحمد مالكي [وآخرون]. الأحزاب
والحركات والتنظيمات القومية في الوطن
العربي. إشراف محمد جمال باروت.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
٢٠١٢. ١١٥٢ ص.

يعرض هذا الكتاب للحركة القومية
العربية الحديثة بشكل شامل على المستوى
القومي العربي من خلال شكل الحركات
والأحزاب التي أطرت تلك الحركة، ويبحث في
التاريخ السياسي لهذه الحركات والأحزاب،
بوصفها الإطار المؤسسي للحركة العربية
الحديثة، مع ما يحمل ذلك من عناصر تسهم
في فهم تشكّل وتطور التاريخ الاجتماعي
والسياسي والاقتصادي والجيو - سياسي
الوطني والقومي للوطن العربي.

يضمّ الكتاب خمسة أقسام، يعرض
القسم الأول للمقدمات السياسية

العربية ومشكلاتهن في مختلف المناطق والأنظمة السياسية والخلفيات الثقافية، مع التفريق بين الحركات النسائية الوطنية التي تتعامل مع المشكلات الاجتماعية المتشابهة على امتداد الوطن العربي والحركة النسوية النخبوية أو ذات التوجهات النظرية.

أما النقاش حول مصطلحات مثل «الجندر» و«النسوية الجندرية» و«النسوية الإسلامية»، فكان تعبيراً عن تفرعات النسوية العربية التي أخضعت لبحث تنقيبي حول دلالاتها وإمكانية تطبيقها.

وأثارت مجموعة من مقالات الكتاب الالتزام العميق بقيم الحرية والمساواة وتقرير المصير والديمقراطية الحقّة، وهي قيم يتطلع إليها الناس عموماً، بما في ذلك النساء في هذا الجزء العربي من العالم. كما أثارت مجموعة أخرى من الأبحاث الجدل حول «النسوية الإسلامية» في المجتمعات العربية، وحول السُّبُل التي اتبعتها هذه النسوية في حفر مسارها المتأثر والمؤثر في عمليات التغيير.

وركّز العديد من البحوث على العلاقة بين حلقة القوة الإمبريالية الأوسع والجهات الفاعلة والمصالح المحلية، مع اهتمام خاص بالتحليل النسوي لهذه العلاقات، بحيث جرى ربط ذلك بالواقع العربي والإسلامي، بقدر ما جرى الربط بعالم الجنوب.

ضمّ الكتاب أربعة فصول، يعرض الأول لتنوع المقاربات والمفاهيم في الخطاب النسوي، ويتناول الثاني «معضلة النسوية في سياق الحروب والنزاعات». ثم الثالث «مقاربات ورؤى حول النسوية الإسلامية»، ليبحث الرابع والأخير، في «النسوية في سياق معولم».

الخصيب ووادي النيل والخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي الكبير.

ويعرض القسم الرابع للمنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية بما في ذلك المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية.

يبحث القسم الخامس في اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي، فيتناول المسألة القومية العربية في برامج الأحزاب الشيوعية وممارساتها، واتجاهات المسألة القومية وموقعها في تجربة اليسار الجديد خلال فترة الستينيات من القرن العشرين.

(٢)

إصلاح جاد [وآخرون]. **النسوية العربية: رؤية نقدية**. إعداد وتحرير جين سعيد المقدسي، ورفيف رضا صيداوي، ونهى بيومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. ٥١١ ص.

يضمّ هذا الكتاب تسعة وثلاثين بحثاً قدّمت خلال مؤتمر بعنوان: «النسوية العربية من منظور نقدي» عُقد في الجامعة الأميركية في بيروت خلال الفترة الممتدة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد نظّم المؤتمر «تجمّع الباحثات اللبنانيات» بالتعاون مع «ملتقى المرأة والذاكرة» في القاهرة، و«معهد الدراسات النسائية» في جامعة بيرزيت في فلسطين المحتلة، و«برنامج أنيس المقدسي للأدب» في الجامعة الأميركية في بيروت.

تعرض بحوث الكتاب لهماوم النساء

(٣)

جيريمي م. شارب. **المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل، ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٢**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢. ٧١ ص.

هذا الكتاب للكاتب **جيريمي م. شارب**، المُحلل للسياسة الشرق الأوسطية في قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة - مكتبة الكونغرس - الخدمة البحثية، هو الكتاب الخامس في سلسلة «تقارير مختارة» التي أطلقتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوائل عام ٢٠٠٧، بإصدار الكتاب الأول الذي حمل العنوان نفسه. لكن هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - يختلف عن سابقه لناحية التحديث، إذ إن المعطيات التي يتضمّنُها تغطي الفترة حتى أوائل عام ٢٠١٢.

يؤكد الكتاب أن إسرائيل أكبر متلق تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. كما كانت بين عام ١٩٧٦ وعام ٢٠٠٤ أكبر متلق سنوي لهذه المساعدات. ويفيد أن دعم الكونغرس الأمريكي القوي لإسرائيل يمكّنها من استخدام المساعدات العسكرية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة، وكذلك لشراء معدات عسكرية من مصنّعين إسرائيليين. وقد بلغ مجموع ما قدمته أمريكا لإسرائيل ١١٥ بليون دولار مساعدات ثنائية (عسكرية واقتصادية)، لكن معظم تلك المساعدات عسكرية. وغالباً ما تربط الإدارات الأمريكية المتعاقبة تقديم المساعدات العسكرية إلى إسرائيل بالتزامها بأمن إسرائيل وضمان تفوّقها العسكري في المنطقة. ولا يخفى أن التفوّق العسكري

الإسرائيلي بالنسبة إلى الولايات المتحدة يمثل ضماناً للسلام في المنطقة، وأن هناك تلازماً بين أمن إسرائيل والسلام في المنطقة. وغالباً ما يقدم اللوبي اليهودي إسرائيل بوصفها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي تشارك أمريكا قيمها، وكذلك باعتبارها ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة.

(٤)

ستيفن شيهي. **الإسلاموفوبيا: الحملة الأيديولوجية ضد المسلمين**. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: دار سطور الجديدة، ٢٠١٢. ٣٨٠ ص.

يعرض هذا الكتاب لحالة «الإسلاموفوبيا» في الولايات المتحدة وتأثيرها في مختلف قطاعات المجتمع الأمريكي، بوصفها حالة من الخوف الزائد من الإسلام، وحالة نفسية ناجمة عن الكراهية الشديدة، غالباً ما تؤدي إلى فقدان الاتزان والمنطق في التعامل مع الإسلام والمسلمين. وتتجلى مظاهر الإسلاموفوبيا في خطابات الكراهية والآراء والصور التي تنقلها وسائل الإعلام الأمريكية، ناهيك عن رقابة الحكومة الأمريكية لتحركات المسلمين وتجمعاتهم وأنشطتهم في الشوارع والمساجد والجامعات، ورصدها لحركة أموالهم وتبرّعاتهم الخيرية.

ويؤكد المؤلف أن مظاهر الإسلاموفوبيا ليست جديدة في الولايات المتحدة، وغالباً ما ترافقت مع نشر التلميذات التي تستدعي لاعتقالية العرب والمسلمين، وعداءهم للحدثاء، من أجل تبرير سعي الولايات المتحدة إلى التدخل والهيمنة على مقدرات بلاد العرب والمسلمين، خاصة

قدرتها على ربح الرهانات المستقبلية في مجالات التنمية الاقتصادية فحسب، بل تعكس أيضاً قدرة الشعوب على صوغ وتطبيق قوانين وقواعد للتحرك في عالم مترابط يعجّ بلاعبين من الطراز الجيد في المجال المائي.

ويستبعد المؤلّف الحديث عن وجود «نظرية» بيئية في العلاقات الدولية من دون الاهتمام برزمة من المفاهيم الأساسية المترابطة، كالتنمية المستدامة، والمسؤولية المشتركة، لكن المتباينة للدول، والمفاضلة بين المكاسب والخسائر، وتعزيز آليات الدبلوماسية الخضراء في المفاوضات الكونية والإقليمية، على حدّ سواء. ويرى أنّ مجال التنظير البيئي لم يحظَ بعد، في وطننا العربي، بالمكانة اللازمة في مجال العلاقات الدولية المتشابكة بين الدول والفاعلين من غير الدول (كالمنظمات غير الحكومية) على حدّ سواء.

وإذ يؤكد أنّ المنطقة العربية تقع على «خط الفقر المائي»، يحذّر من الاستمرار في التغاضي - أو العجز - عن مواجهة الأخطار الصهيونية في المياه العربية والمخاطر الخارجية المهدّدة للأمن المائي العربي. ويرى أنّ تحقيق «الأمن المائي» لن يتأتّى إلا بمعرفة وضبط سلوك واستراتيجية الفاعلين الأساسيين، وتفاعل قواعد اللعبة المائية في الوطن العربي، والاختيارات العقلانية المتاحة لنا في ظلّ تشعّب وعُقد التنازع في شأن المياه.

وعلى الجانب العربي، التمسك بالمصالح المشتركة العربية لبناء «الذات المائية»، والدفاع عن الحقوق والمكتسبات المائية في جميع الاتجاهات، وعلى كل المستويات، وتفعيل دبلوماسية التفاوض

النفط. وقد ارتفع منسوب الإسلاموفوبيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق - حتى بات ينظر إلى الإسلام بوصفه عدواً مرتقباً بعد الشيوعية - ليصل إلى أعلى مستوياته عقب أحداث «١١ أيلول/سبتمبر» ٢٠٠١ وإطلاق الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب بعد أن حرّرت أحداث أيلول/سبتمبر خطاب الكراهية تجاه المسلمين من كل قيد قانوني أو أخلاقي. ولا يخفى أنّ المواقف الأمريكية من الصراع العربي - الصهيوني، والتطورات في أفغانستان والعراق، لم تكن خالية من مظاهر الإسلاموفوبيا. وإذا ما قدم الرئيس الأمريكي أوباما خطاباً منمّقاً فيه ما يدعو إلى المصالحة مع الإسلام والمسلمين، فسرعان ما تبين أنّ مثل هذا الخطاب لا يعكس تغييراً حقيقياً في السياسة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين وقضاياهم بقدر ما يعكس اتجاه الإدارة الأمريكية نحو استخدام أسلوب القوة الناعمة، واستمالة المسلمين وإقناعهم بالقبول بالهيمنة الأمريكية من دون جدل.

(٥)

شكراني الحسين. نحو مقارنة بيئية للمياه العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. ٣١٨ ص.

يقدم المؤلّف في هذه الدراسة - كما يأتي في تقديمها - أبرز المقاربات البيئية وأكثرها قدرة على تحليل نظام «التنازع في شأن المياه المضاد» للمصالح القومية، مع اقتراح البدائل الموضوعية لربح رهانات وتحديات التوترات المائية المستدامة والمعقدة في منطقتنا العربية. ويرى أنّ المقاربة الأكثر نفعية في الوطن العربي لا تقتصر على

وحدة مجالها الوطني على قواعد الحرية والاستقلال والتقدم.

هذه الفرضيات في كل الأحوال تبقى فرضيات نظرية، تلازمت مع شعارات الثورات العربية، ومن المبكر جداً الحديث عنها أو التأكد من صحتها على أرض الواقع.

(٧)

ليث عبد الله القهوي وبلال محمود الوادي. **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ١٦١ ص.

ترتبط فرضية تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة، بما تؤديه من فوائد، أبرزها أنها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً مهماً لزيادة الإنتاج من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

ويقل حجم الاستثمار في هذه المشروعات بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة، إذ تشكّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠ بالمئة تقريباً من المنشآت في

المائي لربح المنازل المائية دبلوماسياً (الدبلوماسية المائية الوقائية) قبل اندلاع الحروب المائية.

يقع الكتاب في قسمين رئيسيين، يعرض الأول للأفكار والمفاهيم السياسية والاقتصادية والقواعد القانونية التي تشكل مدخلاً إلى بناء نظرية بيئية في العلاقات الدولية، فيما يبحث الثاني في الحاجة إلى مقارنة مائية عربية في ظل الأطماع الصهيونية في المياه العربية والأطماع الإقليمية، متناولاً آفاق بناء استراتيجيا مائية عربية لتحسين الذات في ظل القانون الدولي البيئي وحقوق البلدان العربية المائية والمشهد المائي العربي.

(٦)

فؤاد خليل. **الثورة: سرديّة وطنية.** بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢. ٢٧٩ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى استخلاص ما أفرزته الثورات العربية من معطيات أولية، يمكن الانطلاق منها بوصفها فرضيات قابلة للبحث والتعميم.

أولى هذه الفرضيات أن فكرة التغيير أصبحت محركاً حيوياً للبلدان العربية في مرحلتها الراهنة، وأن التغيير لن يقع فيها على نموذج واحد، بل سوف يكون لكل بلد شكله التغييري الخاص. **وثاني** الفرضيات أن الثورات تنشد بناء وطني يتجاوز أشكال الانتماء القديمة غير الحداثيّة، وتنتفتح على مدارها العربي والإنساني. أما الفرضية **الثالثة**، فتتعلق بسعي الثورات إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية تكسر التلازم التاريخي بين الاستبداد والتبعية والتدخل الخارجي الكولونيالي، من أجل أن تحفظ

الحرية ودلالاته اللغوية والحضارية التي قدمتها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المعاصرة لهذا المفهوم، بدءاً بالحرية كمجموعة حقوق يتمتع بها الأفراد والجماعات بمسؤولية ومن دون قيود تذكر - وهي أشبه بالحرية المطلقة - وصولاً إلى الحرية التي يتنازل عنها الفرد إلى المجتمع أو السلطة مقابل ضمان وجوده الفيزيولوجي والمعنوي، وهي حرية مقيدة - نسبية - تعطى للفرد أو المجتمع ضمن سقف من الضوابط.

يتناول المؤلف مفهوم الحرية في الإسلام، فيتحدث عن جوهر رسالة الإسلام، بوصفه إحياءاً للإنسان. ويبين كيف أن الإسلام يكفل حرية التفكير ضمن أصول الدين، مع ما يعني ذلك من تمسك بحرية الاختيار المسؤول ضمن حدود الشريعة. كما يتناول مفهوم الحريات في النظم السياسية المعاصرة أو النظم الديمقراطية التي تستمد سلطتها من الشعب وإرادته. ويوصي المؤلف بتأمل وفهم نظام الحكم في الإسلام، مستنداً إلى التشريع السماوي الذي يكفل الحريات للمجتمع داخل الدول الإسلامية.

(٩)

مي مجيب عبد المنعم مسعد. الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. ٤٩٥ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٤)

يلقي هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - الضوء على أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بأنماط التفاعل بين

العالم، وتوظف نحو ٥٥ بالمئة من القوى العاملة في العالم.

من هنا باتت الحكومات تركّز على إزالة العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأولها عدم قدرة أصحاب هذه المشروعات على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها، إذ إن البنوك التجارية غالباً ما تسهم في المشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات، أو سهولة تعامل البنوك، أو لقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة.

يقع الكتاب في خمسة فصول، يتناول **الفصل الأول** المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و**الفصل الثاني** مفهوم التنمية ومجالاتها. أما **الفصل الثالث**، فيعرض لآليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية المستدامة، و**يبحث الفصل الرابع** في المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليختم **الفصل الخامس** بتناول تجارب بعض الدول في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

(٨)

محمد أبو سمرة. مفهوم الحريات: دراسة مقارنة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المعاصرة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ١٤٢ ص.

يتمحور هذا الكتاب حول مفهوم

من التوصيات والمقترحات للمستقبل، من أبرزها: «تمرير اقتراح القانون الخاص بتجريم الإساءة للأديان وازدراءها؛ وتمرير مشروع حظر التمييز بين المواطنين؛ واعتماد مقرر «سماحة الأديان» في التعليم بمراحلته كافة، مع التركيز على القيم المشتركة بين الديانتين الإسلامية والمسيحية؛ ووضع مشروع متكامل لسياسة «التضمين» في إطار تحليل موضوعي للخلل الاجتماعي والأشكال الجديدة من الانقسامات الاجتماعية التي تؤدي إلى الاستبعاد والتهميش الاجتماعي».

(١٠)

نادين الفرنجي. مثلث النهضة، التربية والتنمية والحكم الصالح: تركيز في الحالة اللبنانية. ترجمة وتحقيق روجي طعمة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢. ٢٦٠ ص.

يتبنّى هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - قضية النهضة والتنمية والتربية والحكم الصالح، لما تلامسه في وضوحها وجرائها ما نفكر فيه كمواطنين حول الحكم والتنمية في بلادنا، ولا نعلنه لسبب أو لآخر. لماذا لا نؤسس لتغيير من دون دماء، ما دامت التربية وسيلة أساسية في تفعيل التنمية والديمقراطية؟! لماذا لا تكون الثورات العربية وريدة ملونة بتربية وطنية ومعرفة واضحة لمبادئ التنمية والحكم الصالح، فتصبح النهضة مبنية على أسس متينة؟!

تدفع مثل هذا التساؤلات إلى البحث عن المعوقات التي تواجه التنمية والحكم الرشيد في البلدان العربية. ويأتي الفساد في

الدولة والمجتمع بشكل عام، وفي الحالة المصرية بشكل خاص، كمدخل إلى التعرف على طبيعة وخصوصية سياسات التضمين والاستبعاد في مصر، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٨، بالتطبيق على أقباط مصر، كحالة دراسة، وذلك من خلال دراسة «مطالب الأقباط» والتعرف على طبيعة هذه المطالب - وما إذا كانت مطالب قبطية أو مدنية عامة - وموقف الدولة منها، سواء بالتضمين أو الاستبعاد.

وقد هدفت الدراسة إلى الإجابة عن سؤال محوري، هو: ما هي العلاقة بين سياسات التضمين والتهميش وطبيعة النظام السياسي في مصر؟ وما هي العوامل الوسيطة - العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية - التي تؤثر في طبيعة هذه السياسات، ومن ثم في علاقة الدولة بالمجتمع في مصر؟

وفي هذا الصدد، برزت الحيرة بين إلقاء اللوم على الدولة وحدها بسبب محورية دورها وعدم القدرة على الوفاء بـ «مطالب الأقباط» والمجتمع الذي هو جزء من الأزمة، لأنه مضطرب اجتماعياً وقيماً، ويحوي في بنيته بذور التفرقة، كما أنه جزء من الحل، لأن الدولة تأتي في سياق مجتمعي لا يمكن أن تنفصل عنه. وهي ترى أن «الأقباط» أقلية بمعيار الدين، لكنهم ليسوا أقلية في المجتمع من منظور التعامل الأهلي بين أفراد أو من منظور الاستبعاد. وهو ما يوجب على الدولة أن تتعامل مع «مطالب الأقباط» من منظور وطني سياسي يحول دون التعاطي معها من منظور ديني/طائفي، ولا تفجرت مشكلات كثيرة.

وخلصت الباحثة إلى تقديم مجموعة

الإداري والثقافة السياسية المجدولة بالعلاقة
الزبائية، ناهيك عن الطائفية التي تتنافى
ومبادئ الكفاية والعدالة والإنصاف، وقواعد
بناء المؤسسات الرشيدة.

مقدمة هذه المعوقات، إذ تقدم التجربة
اللبنانية التي يتناولها الكتاب نموذجاً عن
وطن تتوفر فيه مقومات لتنمية مستدامة
وحكم رشيد، بينما تكمن المعوقات في الفساد

ثانياً: كتب أجنبية

وتنظيم المشاريع الاقتصادية والتجارية
والاجتماعية. وإذا ما كانت الانتفاضات
العربية فاجأت الغرب في ما حملته من
تغيرات سريعة في بعض البلدان العربية، مثل
تونس ومصر، فإن الغرب أبدى اهتماماً
بدراسة المتغيرات الثقافية والدينية،
بالإضافة إلى الخيارات السياسية التي تبقى
مفتوحة على كل الاحتمالات.

(٢)

Christopher M. Davidson
**After the Sheikhs: The Coming Collapse
of the Gulf Monarchies**
London: C. Hurst and Co. Publishers
Ltd., 2012. 224 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أنه على الرغم
من المناعة التي أظهرتها بلدان مجلس
التعاون الخليجي في إبعاد رياح الانتفاضات
العربية عن ديارها، وكذلك المرونة الملحوظة
في التعامل مع قوى العولمة واستيعاب
إفرازاتها في مجتمعاتها المحافظة، فإن هذه
البلدان لا تزال تحكمها أنظمة غير
ديمقراطية، وتعاني نمواً سكانياً سريعاً
ومشاكل اجتماعية أخرى. وبعد سقوط
الرئيسين التونسي والمصري، وكذلك الزعيم
الليبي، وانتقال السلطة في اليمن، واستمرار
تمدد الانتفاضات وصولاً إلى سورية، فإن
التغيير في الخليج حاصل لا محالة.

(١)

Cesare Merlini and Olivier Roy (eds.).
**Arab Society in Revolt: The West's Med-
iterranean Challenge**
Washington, DC: Brookings Institution
Press, 2012. 250 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات
التي تؤكد أن تطورات الأحداث الأخيرة في
المنطقة العربية منذ انطلاق «الربيع العربي»،
وبخاصة في شمال أفريقيا وشرق البحر
الأبيض المتوسط، تحمل في طياتها تحولات
سياسية واقتصادية واجتماعية، يصعب على
الغرب عموماً، والاتحاد الأوروبي خصوصاً،
تجاهلها، لما تتضمنه من تحولات في أنظمة
الحكم، ومن تغيرات اجتماعية وثقافية
ودينية، لها تأثيرها في دفع الغرب إلى
الاستجابة لها، ولا سيما في ضوء عدم
الاستقرار الاقتصادي الدولي، واتجاه
الاتحاد الأوروبي نحو «سياسة خارجية
متماسكة»، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة في
الخارج.

ومن أبرز التحديات التي تترافق مع
الربيع العربي، التنامي الديمغرافي في شمال
أفريقيا (بلدان المغرب العربي) والهجرة،
والإحياء الإسلامي والديمقراطية، والأدوار
المتوقعة للمرأة في المجتمع العربي، وتزايد
استخدام الإنترنت في المجتمعات العربية،

مختلف الأطراف المعنية بمجرى الأحداث في سورية، من موالاة ومعارضة للنظام، وذلك بهدف نقل صورة واقعية عن أسباب الانتفاضة السورية ووقائعها المروعة وآفاقها وتداعياتها على المستوى الوطني والاستقرار الإقليمي.

ينطلق المؤلف مذكراً بمقابلة الرئيس السوري بشار الأسد مع صحيفة **وول ستريت جورنال** في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي قال فيها إن سورية كانت مستقرة ومحصنة ضد التمرد.

ولكن في الأشهر التي تلت، وبعد أن أسقطت الانتفاضة الشعبية التونسية الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وأسقطت ثورة «٢٥ يناير» المصرية الرئيس حسني مبارك، خرج آلاف من السوريين إلى الشوارع للمطالبة بالحرية، ووجهوا بعنف من قوات النظام. ومنذ أكثر من عام ونصف العام، لا يزال العنف سيد الموقف في بلد متعدد الطوائف يخشى أبناءه الانزلاق إلى حرب أهلية.

يفيد المؤلف الذي أمضى ٤ أعوام في سورية بأنه أجرى حوارات مع الناس من مختلف طبقات المجتمع السوري والطوائف والديانات، فتحدث بعضهم عن الفجوة بين جهاز الدولة وشعبها، وعن الفساد والجمود في مؤسسات الدولة، ومطالبهم بالحرية، في سياق تأييدهم للتمرد، فيما استخلص أن الكثير من السوريين يريدون حكومة الأسد أن تبقى تفادياً لخطر اندلاع حرب أهلية تلوح في الأفق، وهم يعتقدون أيضاً أن فرض تغيير النظام قد يعجل بتمدد الصراع على مستوى المنطقة.

ويعتبر المؤلف أن الانتفاضات العربية التي تتمدد في الوقت الراهن، ستستخدم لاحقاً كمحفزات للانتفاضة في بلدان الخليج، وأن الضغوط التي مورست على الجمهوريات العربية من أجل التغيير لن تستثني ممالك وإمارات الخليج.

ولكن إلى ماذا استند المؤلف في توقعاته حول الانتفاضات في بلدان الخليج العربي؟

يبدو أن المؤلف ركّز على العوامل الداخلية، مثل غياب الديمقراطية والحرية، والبطالة، من دون أن يغفل تداعيات العولمة الثقافية على مجتمعات الخليج المحافظة، وأقرّ بمرونة قيادات الخليج في التعاطي مع الانتفاضات العربية وما بذلته من جهود في زيادة الاستثمارات والعمل على تحسين ظروف مواطنيها. لكنه لم يؤكد لنا في ما إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في التغيير في الخليج، وهذا عامل خارجي أساسي في تحديد مصير أي انتفاضة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وربما ما شهدته البحرين من أحداث، وتغاضي الطرف الأمريكي عن التدخل السعودي في البحرين، وحرص الولايات المتحدة على تواجد أسطولها الخامس في البحرين، من المؤشرات التي قد تخالف توقعات الكاتب على أهميتها.

(٣)

Stephen Starr
Revolt in Syria: Eye-Witness to the Syrian Uprising
London: C. Hurst and Co. Publishers Ltd., 2012. 232 p.
يسعى هذا الكتاب إلى نقل مواقف

تلوح في الأفق. ولا يخفى أن الكثير من المراقبين يتطلعون إلى بداية تشكّل نظام دولي جديد انطلاقاً من النتائج النهائية للتطورات في سورية، وسط إصرار روسي وصيني على رفضهما تفرد الغرب والولايات المتحدة تحديداً في إدارة الشؤون الدولية.

(٥)

Michael J. Willis

Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring

London: C. Hurst and Co. Publishers Ltd, 2012. 320 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الانتفاضة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي جذبت الغرب والعالم إلى الاهتمام بتونس والمغرب والجزائر، والمغرب العربي عموماً، بعدما كان الاهتمام يتمحور حول مصر وبلاد الشام والخليج. وقد نجم عن ذلك نقص في المعارف حول المغرب العربي، الأمر الذي حثّ الكاتب على البحث في سياسة هذه الدول الثلاث منذ حصولها على استقلالها من الحكم الاستعماري الأوروبي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى الأدوار التي تؤديها الأحزاب السياسية والعسكرية والحركات الإسلامية في هذه الدول، بالإضافة إلى القضايا التي تواجهها، مثل قضايا الهوية البربرية والاقتصاد، ومستوى تفاعل هذه الدول مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي.

يعرض الكتاب للتطور السياسي في البلدان الثلاثة، تونس والجزائر والمغرب، من حيث الكيفية التي تمّت فيها بلورة السلطة

(٤)

Toby Manhire (ed.).

The Arab Spring: Rebellion, Revolution, and a New World Order

Belleville, Ont.: Guardian Books, 2012. 320 p.

يعيدنا هذا الكتاب إلى أجواء انتفاضة تونس التي جذبت كل من تابعها بكثير من العفوية، والتي وجد المتابع لها نفسه مشاركاً فيها على حين غرة، بخاصة بعد أن تحول العمل اليائس الذي أقدم عليه الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى عمل ثوري مؤثر لامس مشاعر الملايين في المنطقة وفي العالم، مقدماً مشهداً سياسياً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لا مكان فيه للحكام المستبدّين.

ولم يختلف المشهد في مصر كثيراً عما جرى في تونس، إذ أسقطت ثورة «٢٥ يناير» الرئيس حسني مبارك. لكن الصورة الوردية للانتفاضات العربية ما لبثت أن بدأت تفقد وهجها مع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، والتدخل السعودي لوقف لاحتجاجات في البحرين، واقترب اليمن من حافة الحرب الأهلية، ثم ولادة الاضطرابات الحالية في سورية.

يتوقف الكاتب عند التشابه بين الوضعين الليبي والسوري، متسائلاً حول فشل المجتمع الدولي في التدخل في سورية على غرار النموذج الليبي (نتيجة الفيتو الروسي - الصيني المزدوج في مجلس الأمن)، لكنه يقرّ بأن قراءته للأحداث ما زالت مسودة أولية تنتظر نتيجة نهائية لا

العربي)، ونظام ثوري في الجزائر. وتشكّل هذه الدراسة مدخلاً إلى البحث في مدى استجابة أنظمة الحكم في البلدان الثلاثة لشعارات الديمقراطية والإصلاح التي رفعت خلال الربيع العربي.

عقب الاستقلال وممارستها حتى يومنا هذا. ويتناول التجارب الوطنية الفردية لكل دولة، مسلطاً الضوء على خبراتها المشتركة، وأوجه التشابه والاختلاف بينها، خاصة أننا نتناول نظام ملكي محافظ في المغرب، ونظام حكم معتدل في تونس (في ظلّ الربيع

ثالثاً: تقارير بحثية

(١)

الشبابية المستقلة - تشعر بالإقصاء وتنظر إلى اتفاق المرحلة الانتقالية بالكثير من التشكك، إن لم يكن الازدراء. كذلك هناك تنظيم القاعدة وغيرها من المجموعات المسلحة المتشددة تستغل الفراغ الأمني. ولا تزال هناك احتياجات اجتماعية واقتصادية مهمة من دون تلبية.

International Crisis Group [ICG],
«Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition»,
Middle East Report, no. 125 (3 July 2012).

لذا يوصي هذا التقرير الحكومة اليمنية الجديدة بأن تُظهر وبسرعة تحقيق تقدم ملموس (في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية) لاحتواء قوة الطرد التي تدفع اليمن إلى التشرذم والانقسام، وفي الوقت نفسه التواصل مع جميع الأطراف وتحضير المناخ السياسي لحوار وطني شامل على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي قضت بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وتفويض صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وكذلك الوثيقة التنفيذية التي تم التوصل إليها بدعم من الأمم المتحدة التي أضافت تفاصيل مهمة حول آليات خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية في اليمن وإطارها الزمني.

يرى هذا التقرير الصادر عن المجموعة الدولية للأزمات أنه بصرف النظر عن الفوضى التي تميّزت بها العملية الانتقالية في اليمن، وبصرف النظر عن أنها لم تنته بعد، فإن هذه العملية حققت هدفين محوريين: تجنّب حرب أهلية كان يمكن أن تكون مدمّرة، وإجبار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، على التنحي. كما أنها زعزعت أساسات النظام، وفي الوقت نفسه وفّرت إمكانية تخيل قواعد جديدة للعبة السياسية. رغم ذلك، فإن هناك الكثير مما لا يزال موضع شك، خصوصاً نطاق التغيير والاتجاه الذي يتخذه. لقد شهدت البلاد بشكل أساسي لعبة كراسي موسيقى سياسية، حيث تبادل أحد فصائل النخبة الأمكنة مع فصيل آخر، لكنهما بقيا في حالة مواجهة. كما أن هناك ثمة مكونات مهمة من المجتمع اليمني - الحوثيون في الشمال والحراك الجنوبي، وبعض الحركات

ويطالب التقرير الحكومة اليمنية القيام بإجراءات بناء الثقة لضمان مشاركة مجموعات الشباب المستقلين، والحوثيين

الأطراف بشأن سورية، وبالتالي تقلل من الضغط المفروض على موسكو لكي تعيد النظر في دعمها الخاص للأسد من خلال استخدامها الفيتو في مجلس الأمن ضد (مشاريع القرارات الغربية) بشأن سورية.

(٣)

Michael Eisenstadt,

«Dealing with Syria's Chemical Weapons: Military Options,»

Policy Watch, no. 1964 (Washington Institute for Near East Policy) (17 July 2012).

يعتبر هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن العنف المتزايد في سورية أثار المخاوف من استخدام النظام لمخزونه الهائل من الأسلحة الكيميائية ضد المعارضة، أو قيام المتمردين أو تنظيم «القاعدة» أو «حزب الله» بتسريب بعض هذه الأسلحة لاستخدامها لصالحهم. ولذا ينبغي على واشنطن وحلفائها انتهاج سياسة الردع والمساعدة والاحتواء والتخلص من ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية لمنع استخدامها أو تسريبها، نظراً إلى تعقيدات العمل العسكري التي تكتنف الوضع الراهن.

ويرى المرصد أن الردع يمكن تحقيقه من خلال إقناع القيادة السورية بأن استخدام الأسلحة الكيميائية سوف يغير قواعد اللعبة، وقد يؤدي إلى تدخل عسكري دولي فوري. أما المساعدة، فيمكن أن تحصل من خلال التعامل بهدوء مع روسيا من أجل أن تعرض على سورية وسائل متعددة لتحمل المسؤولية والتحكم في مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وفي ما

والحراك الجنوبي في الحوار الوطني، والاعتذار علناً عن المظالم المرتكبة ضد الحوثيين والحراك، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وتشكيل وتمكين لجنة لتسوية النزاعات حول الأراضي و/أو لجنة توظيف في الجنوب لتحقيق في المظالم القديمة والتوسط في حلها، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالتحقيق في أعمال العنف المتعلقة بانتفاضة عام ٢٠١١ وتعويض الضحايا.

(٢)

Michael Singh,

«Should Iran Have a Role in Syrian Peace Talks?,»

Foreign Policy (16 July 2012).

يرى كاتب هذه الدراسة - وهو أساساً من المناهضين للسياسة الإيرانية في المنطقة - أن دعوة مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية كوفي عنان لإيران إلى المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل حول سورية التي عقدت في آخر حزيران/يونيو في جنيف، نظراً إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه طهران في سورية، كانت دعوة غير مبررة. ويعتبر أن سورية تشكل ميزة حاسمة لإيران في ظل حكم الأسد: فهي حليف نادر في الجهود الرامية إلى معارضة المصالح الأمريكية في المنطقة، وقاعدة إقليمية لتنسيق الدعم الإيراني لـ «حزب الله» و«حماس»، ومركز عمليات متقدم لممارسة النفوذ في لبنان، وإبقاء إسرائيل بعيدة عن الأحداث.

كما يرى أن مشاركة طهران في المفاوضات حول سورية ستؤدي إلى نتائج عكسية من الناحية الدبلوماسية، ويمكن أن تخفف من عزلة روسيا في المحافل المتعددة

السوري لمغادرة السلطة، ودعم الفرصة للقوى المعارضة على المضي قدماً في إنشاء مناطق آمنة في أجزاء مختلفة من البلاد، أو حتى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الرئيس السوري، مع تفادي نتائج مثل الفوضى وسفك الدماء العرقية، أو استيلاء المجهدين على السلطة.

(٥)

Anthony H. Cordesman and Adam Mausner,

«Iraq after US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability»,

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (18 July 2012).

يرى هذا البحث الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أنه على الرغم من الانسحاب الأمريكي من العراق، فإن العمل من أجل تأمين تحقيق تقدم في العراق لا يزال يحظى باهتمام كبير لدى صانعي السياسة الأمريكية، ويمثل مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة أكثر أهمية من أفغانستان، وخاصة في ظل استمرار عدم الاستقرار في العراق، وتفاقم التوتر بين الولايات المتحدة وإيران بسبب العقوبات الغربية على خلفية البرنامج النووي الإيراني والنشاط العسكري في منطقة الخليج وفي سورية.

ومما يزيد من تردّي الأوضاع في العراق، استمرار الصراع على السلطة السياسية، والفشل في تطوير نظام ديمقراطي فعال، والضغط الناجمة عن النقص في الرعاية الصحية والتعليم، وتنشيط القطاعات المالية والزراعية والصناعية، وبطالة الشباب، ناهيك عن

يتعلق بـ الاحتواء، فينبغي على الولايات المتحدة أن تواصل العمل مع جيران سورية من أجل إحكام السيطرة الأمنية على الحدود وضمان عدم تسرب الأسلحة الكيميائية إلى خارج سورية. ويشمل ذلك الاستعداد لدعم الجهود العسكرية من جانب الحلفاء لمنع التسريب المنظم للذخائر الكيميائية إلى خارج البلاد. وبالنسبة إلى الإزالة، فعلى واشنطن أن تبدأ بالتخطيط لتحديد مواقع مخزون الأسلحة الكيميائية السورية وبنيتها التحتية وتأمينها وإزالتها إذا فقد النظام السيطرة على منشآت الأسلحة الكيميائية أو إذا تداعت تلك المنشآت كلفة.

(٤)

Robert Satloff,

«After the Damascus Assassinations: A New Phase for U.S. Syria Policy»,

Policy Alert (Washington Institute for Near East Policy) (18 July 2012)

في إطار الحملة التي تقودها مراكز الفكر الأمريكية ضد النظام في سورية، سارعت هذه الدراسة، الصادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إلى الطلب من الإدارة الأمريكية الاستفادة من التفجير الذي استهدف كبار المسؤولين الأمنيين في مبنى الأمن القومي السوري في دمشق وأدى إلى مقتل وزير الدفاع داود راجحة، ونائبه آصف شوكت، ومعاون نائب رئيس الجمهورية حسن التركماني. وتعتبر الدراسة أن عملية الاغتيال التي أصابت كبار العسكريين تمثل مرحلة جديدة وحاسمة ربما في الحرب الأهلية بين النظام والمعارضة، وعلى الولايات المتحدة استغلال الفوضى عن طريق الضغط على الرئيس

أو نشوب نزاع في الخليج. ولا تزال الولايات المتحدة تبحث عن طريق لتحقيق توازن في علاقاتها مع العراق في ظل تفاقم مشاكل العراق الداخلية وتزايد النفوذ الإيراني في العراق □

استمرار الصراع الطائفي والعرقي. كذلك يرى البحث أن إعادة بناء العراق لقدراته العسكرية التقليدية لم تصل إلى النقطة التي تمكنه من الدفاع عن نفسه ضد الدول المجاورة، في ظل تدهور الأوضاع في سورية

صدر حديثاً

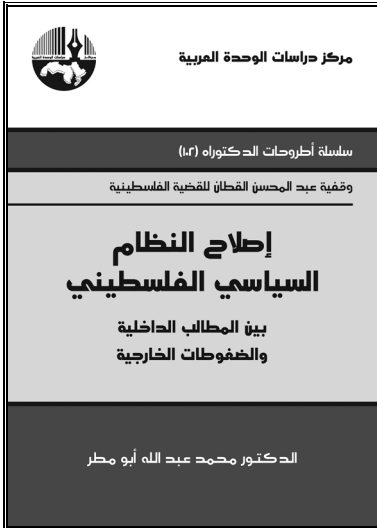
إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية

د. محمد عبد الله أبو مطر

عكف الباحث، في هذه الدراسة الأكاديمية المميّزة، على تأصيل مختلف أبعاد العملية الإصلاحية في الحالة الفلسطينية، وذلك في سياقها التاريخي الممتد منذ النشأة وحتى وقتنا الراهن، مما كان له أكبر الأثر في الحفاظ على وحدة وترابط الموضوع والظاهرة محل الدراسة.

فقد قدّم الباحث مقارنة علمية لنشأة النظام السياسي الفلسطيني والقوى الفاعلة فيه خلال مرحلة مهمة من مراحل تطور هذا النظام، وناقش تداعيات هذه النشأة وتأثيرها في عمل مؤسسات النظام، وفي مجمل أدائها فلسطينياً وعربياً ودولياً، كما قدّم تحليلاً علمياً للدوافع والمشكلات التي استوجبت العمل على إصلاح مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

كما غني الباحث بمقاربة حالة «الانقسام» التي شابّت النظام السياسي الفلسطيني، فاستعرض المبادرات الفلسطينية والعربية التي سعت إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية



٤٣٢ صفحة

الثمن: ١٩ دولاراً

أو ما يعادلها